| | |
|---|---|
| العنوان: | الدولة الإفريقية بين مستلزمات التنمية وإكراهات الأبوية |
| المصدر: | مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والإجتماعية |
| المؤلف الرئيسي: | بنعبد االله، ابتسام |
| المجلد/العدد: | ع7,8 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 2017 |
| الناشر: | مؤسسة خالد الحسن - مركز الدراسات والأبحاث |
| الشهر: | ربيع |
| الصفحات: | 223 - 239 |
| رقم MD: | 913129 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | IslamicInfo, EduSearch |
| مواضيع: | الدول الإفريقية، التنمية السياسية، الموروث المجتمعى |
| رابط: | https://search.mandumah.com/Record/913129 |

# الدولة الإفريقية بين مستلزمات التنمية وإكراهات الأبوية

ابتسام بنعبد الله*
btissambenabdelah@gmail.com

**تقديم:** عرفت المجتمعات الإفريقية ما بعد الكولونيالية نشأة الدولة الإفريقية الحديثة، إلا أن مسار تشكل هذه الدولة يتسم بالخصوصيات الإفريقية النابعة عن الموروث الثقافي التقليدي لما قبل الاستعمار بتصدر انتماءاته العرقية والقبلية.

الدولة الإفريقية القديمة تنشأ في شكل ممالك شاسعة من حيث المساحة ومتجانسة من حيث البنية الاجتماعية، مثل مملكة الفور، مملكة سوكوتو، مملكة غانا، مملكة مالي ومملكة باقرمي ...وكانت هذه الممالك تتميز بمرونة فكرة الحدود بينها، حيث تقف الحدود عند القبائل التي تدين بالولاء للحاكم المركزي وهو ما أدى إلى تقوية الروابط القبلية في مقابل ضعف ارتباط الأهالي بالدولة؛ فالفرد الإفريقي يحدد موقعه في المجتمع بانتمائه القبلي وليس بانتمائه للوطن. إلا أن مجئ الاستعمار الأوروبي في القرن 19 أدى إلى ظهور دول مصطنعة بحدود مفروضة لا تراعي الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإفريقية، مما أدى إلى انتفاء إرادة التعايش الجماعي في سياق هذه الدول الحديثة.

ولقد وجدت الدولة الإفريقية نفسها غداة الاستقلال في قطيعة مع الماضي ومع الموروث المجتمعي الخاص بها؛ فصارت لا تجسد إلا صورة مشوهة ومبتورة للنموذج الغربي، وذلك بتبنيها نموذج آخر للحكم اتخذ شكل "الأبوية الجديدة" التي تمزج بين الأبوية التقليدية المتغلغلة في الفكر القبلي الإفريقي وبين العوامل الخارجية المتجسدة في التبعية للغرب.

ويعتبر ماكس فيبر من أوائل من قعد لفكرة "السلطة الأبوية"Patrimonial Authority التي تتجسد في السيطرة التقليدية النموذج التي تستند إلى نمط من السيطرة تكون فيه الإرادة اللغوية شديدة الشبه بسلطة أبوية في النظام العائلي.

وتتسم السلطة في ظل النظم الأبوية بشخصنة السلطة والتي تتمظهر في عدم التفرقة بين المال العام والمال الخاص فتصبح مناصب الدولة ممرا إلى الكسب والمغانم الاقتصادية مما يؤدي إلى انتشار الفساد والمحسوبية، فيسود النظام روح سلطوية شمولية حيث تتخذ العلاقة بين الحاكم والمحكوم في النظام الأبوي شكل العلا قة بين الأب وأبنائه، وهي علاقة عمودية تقوم على القسوة والإكراه وهو ما يفسر ضعف وغياب المعارضة في الدول الإفريقية، واستبعاد المرأة من الحياة السياسية. كما تتميز سائر الأنظمة ذات البنية الأبوية المستحدثة بهيمنة الأجهزة القمعية العسكرية والبوليسية حيث يوكل إليها التحكم في مجريات الأمور المدنية والسياسية.

إشكالية البحث: وفي ظل هذه الوضعية المتأزمة التي تعيشها الدول الإفريقية ما بعد الحقبة الكولونيالية التي تعرف أساسا أزمة على مستوى بناء الدولة الوطنية الحديثة يمكن أن نتساءل: ما مدى نجاح مفهوم الأبوية الجديدة كإطار نظري و تحليلي في تفسير عملية بناء الدولة الإفريقية الحديثة؟ و ما هي أهم مميزات هذه النظم السياسية؟ وهل يمكن إرجاع ظهور هذا المفهوم إلى خلل في البنية التقليدية الإفريقية أنه نتيجة لتنزيل النموذج الغربي في بيئة تقليدية لا تلائمه؟

ترمي هذه الورقة أنه التبعية للاستعمار الغربي في إطار المشروع الكولونيالي قد قادرت إلى تهجين وتشويه البنى التقليدية الإفريقية مما أنتج مجتمعا يعاني من تناحر بين الماضي المتسم بالخصوصيات المحلية وبين حاضر لم يولد.

---

* طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.



فالمستعمر الأوروبي جعل الدولة الإفريقية في تبعية دائمة له من خلال تكوينه لنخب سياسية محلية تتبنى مفاهيمه وتعيد إنتاج تجربته دون تغيير أو تعديل. وبهذا ورثت إفريقيا عن العهد الاستعماري الهياكل والمؤسسات الإدارية التي شكلت أساس دولة وطنية حديثة، تعتمد على آليات للسيطرة والحكم تعمل من خلال مبدأ مركزية السلطة. ولمواجهة المشاكل الحدود المستحدثة بين الدول، ثم توظيف الزعماء التقليديين والمتشبعين بالفكر الأبوي التقليدي لتحقيق سيطرة الدولة على القبائل والمكونات الاجتماعية المحلية.

إن مشكلة الدولة الإفريقية تنبع من أنها قد ولدت وكأنها مرآة لواقع الاستعمار لا لواقع اجتماعي له شرعيته التاريخية، مما جعل بناء الدولة الإفريقية غداة الاستقلال يقع في براثن التنوع الاثني والقبلي الذي لم يكن بتاتاً يعبر عن واقع دولة-أمة. وهو ما يفسر هيمنة صيغة الحزب الوحيد في إفريقيا؛ ففي بعض الدول يشكل الحزب الوحيد الإطار التنظيمي لجميع الشعب كما كان عليه الحزب الديموقراطي الغيني أيام الرئيس الراحل أحمد سيكوتوري وحكم نكروما في غانا وما يعرفه كل من ساحل العاج والكاميرون؛ فبغير هذه الصيغة كان الوضع السياسي سيتفجر نتيجة الفسيفساء القبلية لسكان إقليم الدولة.

إن القيم القبلية المتجذرة في الفكر الإفريقي تجعل الولاء للنظام القائم طالما كان النظام القبلي الذي يتولى الحكم محل إعجاب على نحو يمثل في ذاته معنى الرعاية الأبوية التي يعيش في ظلها الفرد ويمارسها رئيس القبيلة. حيث يتحول النضال السياسي من أجل تولي الحكم إلى نضال قبلي عنيف يغذيه التعصب.

وقد أفضت الدولة الكولونيالية إلى الحكم التسلطي بعد الاستقلال؛ فما أن تم التخلص من المستعمر حتى اشتعلت روح الصراع على السلطة وعلى استنزاف الموارد الوطنية، وفق منطق المحسوبية ومحاباة الأقارب تجسيدا للعصبية القبلية حيث تسيطر قبائل معينة على الحياة السياسية وعلى العصب الاقتصادي (كما فعل الرئيس السابق لأوغندا عيدي أمين حيث ملأ الوظائف الرئيسة في الحكومة والجيش بمواطنين من قبيلته الكاكوا). وهو ما جعل الدول الإفريقية جنوب الصحراء لا تكاد تخلو من مظاهر العنف والفقر والقصور البنيوي، التي قد تصل أحيانا إلى حد الانهيار وهو ما يجعلنا نقول أن الدولة الإفريقية ما بعد الكولونيالية أضحت عقبة في وجه عملية التنمية بأبعادها الشاملة في إفريقيا، مما جعلها دولة هشة وفاسدة ورخوة...

وقد ساهمت المسلمات التي قامت عليها نظريات التنمية السياسية ومن قبلها الأنثروبولوجيا والإستشراق قبل أن يتطور ليصبح علم دراسة المناطق في جعل النظام العالمي الجديد يسعى إلى جعل النسق السياسي والاقتصادي والثقافي السائد في الغرب سقفا للعالم عليه أن يسعى نحو الوصول إليه. وساد الاعتقاد بواحدية وخطية وتصاعدية الحركة التاريخية والتطور البشري بصفة عامة مما جعل الدول الإفريقية تعمل من أجل استيراد نموذج غربي في التنمية والحكم، وأدى إلى بروز ظاهرتين سادتا الدول الإفريقية التي أخفقت تجاربها التنموية: فسادت الانتهازية في الحركة السياسية وسادت النظرة قصيرة الأجل وفي التخطيط وعلاج الأزمات بأسلوب المسكنات. ومن جهة أخرى ظهر اتجاه فكري يسعى لتلافي قصور النظريات السائدة في التنمية السياسية والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية. وحاول هذا التيار تقديم بديل لها أكثر تناسبا مع واقع المجتمعات الإفريقية.

وستنقسم هذه الورقة إلى محورين: الأول: الإطار المفاهيمي يعالج كل من: مفهوم التنمية السياسية؛ والأبوية الجديدة وخصائصها؛ الثاني: تطور الدولة في إفريقيا، ويتناول نظريات النمو الاجتماعي؛ وخصوصيات الدولة الإفريقية.

1. **الإطار المفاهيمي**: يعتبر المفهوم جزء من المنهج وأداة له: يستبطن مقولاته ويعكس مضامينه، وله أهميته وموقعه من البيئة المعرفية. فهو كلمة تحمل من المعاني والمضامين ما يفوق إطاره اللفظي[1]. وتأسيسا على ذلك سنتناول مفهومي التنمية السياسية و الأبوية الجديدة.

---

[1] نصر محمد عارف: **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** (القاهرة: دار القارئ العربي،1993) ص226.

### 1.1. مفهوم التنمية السياسية

تعتبر مجالات التنمية وعناصرها وسماتها وحتى وجهتها ميدانًا وموضوعًا واسعًا للعلم السياسي بكل تفصيلاته وبخاصة الأنثروبولوجيا السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، وانثروبولوجيا التنمية. ونظرا لأن مفهوم التنمية السياسية استخدم وعرف من قبل رجال الدولة وصانعي القرار بشكل يفوق استخداماته الأكاديمية والبحثية فإنه عانى من الغموض وعدم التحديد لدرجة أن تعريف التنمية السياسية أصبح من بين الإشكالات المنهجية الكبرى التي تعترض الباحث في هذا الحقل المعرفي[1].

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من أهم المفاهيم العلمية التي ظهرت في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة بـ "عملية التنمية". ويشير المفهوم للتحول الذي عرفته دول بعد الاستقلال في الستينيات من هذا القرن في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنميةDevelopment في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. فقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز"آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء. فالمصطلحان اللذان اسُتخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress أو التقدم الاقتصادي Economic Progres. وحتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization أو التصنيع Industrialization. وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد ثم انتقل إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية[2].

وقد أصبح البحث عن محددات التحديث السياسي والاجتماعي في منظومة " العالم الثالث" الشغل الشاغل بالنسبة للعاملين في مجال التنمية السياسية، حيث تعتبر هذه الأخيرة بالنسبة إليهم عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية. فهي بالنسبة لهم عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات. وما دامت التنمية على هذا المنوال، فإنها تتناول بالدرس والتحليل والتفسير والتنظير الحياة السياسية في الأبنية الاجتماعية بحثًا عن مكوناتها ومحدداتها البنائية - نسبة إلى البناء الاجتماعي- كما تحاول عقد مقارنة بين أوجه الشبه والاختلافا داخل المجتمع الواحد خلال انتقاله من حقبة أو مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تطورًا. وتتناول التنمية السياسية من خلال علومها وفروضها التشابه والاختلاف بين النظم السياسية، تعدد السلط السياسية وخلفياتها الفكرية والتاريخية والثقافية، والتغيير أو التطوير داخل بنية هذه السلط، ناهيك بسياقها التاريخي والاجتماعي[3].

وإذا كان نطاق دراسة التنمية السياسية واضحا ومتفقا عليه فالاختلاف يظهر جليا في تناول تعريف هذا المفهوم. فمن جهة يعرف لوسيان باي التنمية السياسية بأنها "عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية. أما جيمس كولمان فإنه يقدم منظورات ثلاث لتحديد معنى التنمية، فهو ينظر لها أولا من منظور تاريخي فيرى أن عملية التنمية عملية تاريخية، حيث يمكن تتبع تطور التنمية بقراءة التاريخ الأوروبي. وهناك، ثانيا، المنظور النمطي وهو ما

---

[1] ريتشارد هيجوت (ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد): **نظرية التنمية السياسية** (عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية،2001) ص7.

[2] نصر محمد عارف، م.س، ص231.

[3] عز الدين دياب،"التنمية السياسية في الوطن العربي:الضرورات والصعوبات"، **مجلة الفكر السياسي** (دمشق: اتحاد كتاب العرب، العدد 22-23، السنة الثامنة 2005) صص13-20.



يعبر عنه كولمان بالنظر للتنمية في ضوء الثنائيات: التقليدية في مقابل الحداثة والصناعية في مقابل الزراعية. وثالثا المنظور التطوري والذي ينظر للتنمية باعتبارها عملية دائمة غير منتهية ويمثل المجتمع الأوروبي قمة تطورها. أما بالنسبة لباكنهام فالتنمية السياسية ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي[1].

إن التعريفات السابقى تجعل الجدل قائما حول الأنموذج السياسي الذي يجب أن تمضي نحوه أو باتجاهه التنمية السياسية. والغرب الليبرالي أو الاشتراكي يُعتبرالأنموذج السياسي الغربي في السلطة والأداء السياسي هو الأفضل والأمثل. وفي المقابل نجد من جهة أخرى تنامي مجهودات الأكاديميين والمتخصصين من العالم الثالث للبحث عن نموذج يخص شخصيتهم الحضارية والسياسية والثقافية وتجربتهم التاريخية.

وهكذا تفصح أدبيات التنمية الغربية بجلاء عن وجود التزام أيديولوجي، فنظرية التنمية السياسية تنطوي على منظومة من القيم المحورية التي تجعل من الرأسمالية نموذجا للتغيير الاقتصادي والاجتماعي يجب على الدول النامية أن تحتذيه تطبيقا لفكرة الإلحاق الحضاري للمجتمعات النامية بالغرب[2]. تحت شعار التحديث والتطوير السياسي. وقد تم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد في إطار المشاريع التحديثية والتنموية التي صرفت من أجلها ملايين الدولارات بقصد ضمان استمرار تحقيق مصالح الغرب الاقتصادية والإستراتيجية " ودفع الأنظمة السياسية للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي"، لأنه على حد - زعم العديد من الدراسات- يشكل النموذج الذي يحتذى به عالمياً، والقائم أصلا على الدمقرطة والمأسسة والتقنيين والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر، وانتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع والنظام البرلماني[3].

### 2.1. الأبوية الجديدة وخصائصها

بالنظر لمفهوم الأبوية الجديدة يتضح بداية الإقرار بوجود أبوية قديمة أو سابقة عن الأبوية الجديدة، لذا يجب فهم النظر في مفهوم الأبوية قبل النظر في مفهوم الأبوية الجديدة.

**النموذج الأبوي التقليدي**: يرجع مفهوم (أبوية) في الأصل إلى الكلمة يونانية قديمة Patriarchy، وهي لفظة مركبة من كلمتين هما pater ومعناها "الأب"؛ arche وتعنى "البداية". فكأنما تعني أن الأب أو الرجل هو الأصل الذي عليه مدار الحياة. وتستخدم arche مجازا بمعنى الحكم. وتعرف الثقافة الأبوية بكونها الثقافة التي تسند فيها المسؤوليات الأساسية للأب لتحقيق رعاية ورفاهية الأسرة. وPatriarch هو الرجل ذو التأثير العظيم على الأسرة والمجتمع، وتستعمل الكلمة كلقب لرجال الدين المسيحي في أكثر من مذهب وتطلق أحيانا على البابا الأكبر ويقابلها في العربية "بطريق". ويقابل "الثقافة الأبوية الثقافة الأمومية" أي Matriarchy وهي في المعنى تقابل الأبوية وتعنى المجتمعات التي تسيطر فيها النساء. وقد استحدث ماكس فيبر مصطلحا جديدا هو Patrimonial rule وهو حكم العائلة الذي لا يميز بين الشخصي والعام في إدارة الدولة[4].

وقد أشار ماكس فيبر لخصائص أسلوب حكم دعاه بالتقليدي، وتؤسس فيه السلطة شبه المطلقة للأمير، على سلطة "الطبيعية" لأب الأسرة. فالملك، الذي يدير الجماعة السياسية، يميز بشكل سيء بين موارد الدولة وأملاكه الشخصية، وبين المصلحة العامة ومصالحه الخاصة؛ ويبقى تمايز المؤسسات قليل النمو نسبيا، مما يجعل الملك يحتفظ بسلطة عامة في مجال التصدي للشؤون التي يفترض فيها الرفق برعاياه، وتخضع لحدود سياسية، أكثر مما هي قانونية.

[1] نصر محمد عارف، م.س، ص232-233.

[2] ريتشارد هيجوت، م.س، ص8-9.

[3] عز الدين دياب، م.س، ص19.

[4] الخضر هارون، "الثقافة الأبوية وانعكاساتها مبحث في الثقافة الأبوية"، **مجلة التنوير** (الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، العدد الخامس، أبريل 2008) ص184-185.





وبالفعل، فإن ملكيات النظام القديم، قبل من أوروبا القرن التاسع عشر، كان لديها ميل قوي للوصول إلى تسويات مع التسلسلات الاجتماعية القائمة، كالكنائس المؤسسة، ونبلاء اللباس أو السيف، وأسر الأعيان الكبرى في المدن[1].
وهو ما حاول ماكس فيبر في إطار مشروعه الفكري عقلنة أشكال السيطرة من خلال عرضه لنماذج شرعية السيطرة - سيطرة الإنسان على الإنسان - الثلاثة: التقليدي، الكاريزمي، العقلاني- الشرعي. فالشرعية التقليدية تؤسس للسيطرة التقليدية، والشرعية الكاريزمية تؤسس للسيطرة الكاريزمية، والشرعية القانونية أو البيروقراطية القانونية تؤسس للسيطرة العقلانية. ويقابل نماذج السيطرة هذه نماذج- الأنظمة السياسية (ملكيات، دكتاتوريات، حكم برلماني عقلاني) مقرونة بنماذج نخبوية (قدامى، أنبياء، موظفون). وما يهمنا هنا بالدرجة الأولى سمات النمط التقليدي عند ماكس فيبر الذي رأى أن السيطرة التقليدية تستند إلى الإيمان بالطابع المقدس للتقاليد وإلى السيطرة باسم التقاليد؛ وفي ظل هذا النموذج من السيطرة تعتبر القرارات شرعية لأنها تفترض بأنها تتوافق مع ما سبق قوله وفعله (في كل الأزمان). إن تقنية سلطة الزعيم التقليدي (ملك أو إمبراطور) تقتضي الاقتناع بأن التقاليد محترمة بذاتها وبإظهارها كأنها تصدر دوما عن ابتكار عبقري. ويعتبر فيبرأن سلطان (سلطة) التراث يستند إلى نفوذ(سلطة) تقليدي، أي سلطة الماضي والعادات المقدسة بقيمتها العريقة التي تعود الإنسان تعودا راسخا على احترامها: تلك هي "السلطة التقليدية" التي كان يمارسها قديماً النظام الأبوي أو الإقطاعي في قديم الزمان. فالنزعة "التراثية" تصدر عن سلطة (نفوذ) تقليدية وتستند إلى نمط من السيطرة تكون فيه الإدارة الحكومية شديدة الشبه بإطار عائلي: في ظل سلطة أبوية لحاكم لا يميز أملاكه الخاصة عن أملاك الدولة وحيث الموظفون والجنود بمثابة عبيد وخدم[2].
وترجع سلطة الحاكم إلى مكانته الشخصية وقوته، أما الآخرون فهم ليسوا إلا مجرد أتباع أو رعايا لا يتمتعون بأية حقوق سوى تلك التي يقررها لهم الحاكم. والسلطة في هذه النظم ذات طابع شخصي بالغ الوضوح إذ إنها لا تخضع لأية معايير أو قوانين ثابتة. والحاكم يضمن الاستقرار السياسي عن طريق توزيع العطايا والمنافع المادية على أتباعه والموالين له[3].

وإذا كان ماكس فيبر أول من قعّد لمفهوم النظام الأبوي، فقد عرف هذا المفهوم لاحقا العديد من المفكرين والأكاديميين الذي تناولوه بالدراسة والتحليل. وذلك لأهميته المتعلقة بارتباطه بقضايا التنمية والتحديث. وقد تناول دكتور هشام شرابي مفهوم النظام الأبوي في إطار تحليله للبنى الاجتماعية في الوطن العربي. واعتبر الأبوية هي سمة العلاقة الاجتماعية المركزية للتشكل الاجتماعي السابق على الرأسمالية، وعلى مر الزمن اتخذت هذه الأبوية أشكالا مختلفة في أوروبا وأسيا. فمفهوم النظام الأبوي أو البنية الأبوية ينبثق عن نموذج الأبوية كما عهدته (وتعهده) المجتمعات القديمة أو التقليدية (السابقة لعصر الحداثة). التي تعرف نموذجا يعبرعما يرمز للأب من قيم اجتماعية وتصورات أنثروبولوجية ثاوية في اللاشعور الجمعي والتراث الثقافي والديني. إن إحدى سماته النفسية- الاجتماعية الأساسية هي هيمنة "البطريرك" -أي الأب - المركز الذي تنتظم حوله العائلة، بنمطها المدني والطبيعي؛ وتبعاً لذلك، فإن العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم، وبين الأب والابن، هي علاقات عمودية: ففي كلتا الحالتين تتكشف إرادة الأب عن كونها الإرادة المطلقة، وتتجسد في المجتمع والعائلة إجماعاً مفروضاً يرتكز إلى العادة والإكراه[4].
وهذا ما يحيلنا إلى مفهوم الأبوية الجديدة الذي نحن بصدد دراسته، وهو ما يجعلنا نتساءل عن تعريف هذا المفهوم وتميزه عن الأبوية التقليدية:

[1] فليب برو (ترجمة: محمد عرب صاصيلا): **علم الاجتماع السياسي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ط1) ص187.
[2] لوران فلوري (ترجمة: محمد علي مقلد): **ماكس فيبر** (بيروت: سلسلة نصوص، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008، ط1) ص88-89.
[3] حمدي عبد الرحمن: **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007م، ط1) ص63.
[4] هشام شرابي (ترجمة: محمود شريح): **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ط1) صص24، 15، 33.



**الأبوية الجديدة Néo-Patrimoniale**: من أبرز المقولات الفكرية شيوعا في توصيف النظم السياسية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال ما عبر عنه براتون وفان دي (1997) بمسمى الأبوية الجديدة. ومن الجلي أن وصف هذا النمط من النظم السياسية بالأبوية الجديدة يلائم السياق الذي ظهرت فيه هذه النظم في إفريقيا وغيرها من دول الجنوب التي أخذت تتوفر بنى حديثة معقدة؛ وذات قدرة على تعبئة موارد ضخمة في الدولة (الحديثة) مما جعل "الأبوية" ترتكز على قاعدة ضخمة من الموارد تفوق تلك التي يحظى بها النظام التقليدي[1].

لقد غدا قيام سلطة الأبوية-الجديدة Néo-Patrimoniale "سمة" رئيسية في المجتمعات النامية، وعنصراً حاسماً في الارتباط بين عواهل الجنوب وعواهل الشمال كما عبر عن ذلك برتران بادي. فقد اعتبر بادي أن الأبوية الجديدة تصور ظاهرة تسهل ملاحظتها في المجتمعات الإفريقية: إذ ترتكز إستراتيجية العاهل على تملك المساحة السياسية، ثم ينطلق منها لتملك الموارد الاجتماعية الأساسية التي تحتويها المساحة الاجتماعية الخاصة. و تكون هذه الممارسة فردية في البداية، وسرعان ما تصبح جماعية لكي يستفيد منها أيضا أهل البطانة المحيطة ومجموع برجوازية الدولة التي يتوقف بقاؤها أساسا على قدرتها على الاندماج في المنهج الخاص بإرساء الأبوية الجديدة. و في الواقع تعود الأبوية-الجديدة في المقام الأول إلى قلة الموارد الداخلية الموضوعة رهن تصرف النظام السياسي بالنسبة للموارد الخارجية التي توفر مساهمة حاسمة[2].

وقد اتجه بادي نفس اتجاه شرابي عندما اعتبر أن ما يميز هذا المفهوم، أنه يشير إلى نظامين مترابطين لا إلى نظام واحد، النظام الأبوي التقليدي أو القديم، والنظام الأبوي الجديد أو المستحدث. وبالنظر للنظام القائم في المجتمعات الإفريقية اليوم نجد أنه خليط غير متمازج من القديم والحديث، من التراثي والمعاصر: نظام غريب يختلف عن أي نظام آخر. وهو ينشأ نتيجة تغيير كبير في المجتمع من جراء اصطدام هذا الأخير بالحضارة الغربية الحديثة. إلا أن هذا التغيير لا يؤدي إلى استبدال النظام القديم بنظام جديد، بل يعمل فقط عل تحديث القديم دون تغييره جذريا فينبثق عنه النظام الأبوي الجديد وحضارته المخضرمة. ويدّعي هذا النظام تبني التراث والحداثة معا وبهذا فإن مفهوم التراث ومفهوم الحداثة يشكلان المقولتين التحليليتين الرئيسيتين للنظام الأبوي[3].

في الدولة الإفريقية نجد مصطلح الأبوية الجديدة لا يعمل بالطريقة الأصلية الصرفة ولكن يمتزج مع أنماط تفكير أخرى غريبة عليه. فكل دولة تخضع لحالة من التكيف الخاص بها. فالأبوية الجديدة لا تمثل نموذجا مثاليا بل هي "مزيج" ممزوج يأخذ بعين الاعتبار وجود الدولة المتغيرة في إفريقيا. فالدولة الإفريقية كانت منتوجا للاستيراد والتصدير لتصبح دولة أبوية جديدة في إفريقيا حسب تعبير T.Gallaghy وهو ما له تداعيات على العلاقة بين الدولة والتنمية[4].

من جهة أخرى، اقترح إيزنستاد مفهوم النزعة الوراثية الجديدة Le néo-patrimonialisme لتحليل النظم السياسية المعاصرة الاستبدادية جدا، والتي ما زالت قليلة التمايز على صعيد المؤسسات. ففي إفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، توجد أساليب حكم تتميز بالضعف الأقصى للسلطات المؤسسة المقابلة لسلطة الأمير. فهذا الأخير يستأثر تقريبا بكل الامتيازات، ويقرر لوحده من دون تمسك مفرط بالشكليات. ولكي يعزز ولاءات الداعمين له، وإخلاصهم له، يوزع عليهم بشكل استنسابي، الترقيات والامتيازات والمداخيل. ومن الدلالات الموحية بالاندماج القائم بين دائرة الدولة والدائرة الخاصة للحاكم، أن القادة يغتنون عموما بطريقة ضخمة تماما. ففي بعض البلدان الإفريقية، قُدِّرت الأرصدة الشخصية لرئيس الدولة وأسرته في الخارج بما يعادل المبلغ الإجمالي للدين العام المترتب

---

[1] حمدي عبد الرحمن، م.س، 63-64.

[2] برتران بادي (ترجمة: لطيف فرج): **الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي** (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996، ط1) ص19.

[3] هشام شرابي، م.س، ص15.

[4] Jean François Médard, «L'État patrimonialisé», **Revue Politique Africaine** ( N° 39, octobre 1990) p30.



على بلاده. إن لهذه النظم غالبا توجهات محافظة، لكن بعضها استطاع التمسك بخطاب تقدمي يمجد لفظيا الاشتراكية (الإفريقية)والعداء للاستعمار والعداء للإمبريالية (غانا، الكونغو، بينين، وزامبيا...)[1].

هكذا بدا المجتمع الأبوي الجديد أو المستحدث حسب تعبير هشام شرابي يمثل المجتمع المتخلف أصدق تمثيل، فهو غير قادر على الأداء كنظام اجتماعي سياسي موحد أو كاقتصاد متكامل أو كجهاز عسكري فعال؛ فهو وإن توفرت له مظاهر الحداثة الخارجية إلا أنه مجتمع يفتقر إلى القوة والتنظيم والوعي الداخلي[2].

وبالنظر لما سبق يمكن تحديد ملامح وأبعاد الأبوية الجديدة كما عبر عنها عدد من الباحثين حيث تمت الإشارة إلى ما يأتي: أولا: عدم وجود نظام للمسائلة، ثانيا: إعلاء قيم المجتمع الأبوي البطريركي، ثالثا: الاعتماد على معايير الولاء والثقة، ورابعا: الاستناد إلى سياسة المباراة الصفرية.. وتتسم الأبوية الجديدة بالخصائص والملامح التي تجملها فيما يلي[3]:

**شخصنة السلطة**: تميزت السلطة السياسية الإفريقية بعد الاستقلال باحتكار السلطة السياسية على أيدي القلة وتحجيم مشاركة الجماهير الإفريقية. لقد قامت الزعامات الإفريقية بدور وظيفي في عملية بناء الحكم الشخصي، فأضحت السلطة تدور حول شخص الحاكم الذي كان بمثابة الزعيم المؤسس ومرشد الأمة والقائد الملهم. وأصبح شخص الزعيم هو محور النظام السياسي في معظم الدول الإفريقية. إن الرئيس سيكوتوري - مثلاً- الذي نظر إليه نظرة كاريزمية خالصة بحيث اعتبر المرجع السياسي الأعلى وأصبحت آراءه بمثابة قوانين ملزمة بمجرد أن يعبر عنها. وقد ترتب على هذا الاتجاه في الحكم ظهور "نظرية الحكم الشخصي" في أوائل الثمانينات التي أصّل لها جاكسون وروسبرج، والتي تستند على مجموعة من المعايير النظرية في تحليلها للنظم التسلطية في إفريقيا في مرحلة ما بعد الاستقلال[4].

إن نمط الحكم الشخصي - وهو نمط من الحكم المطلق- يجعل من السياسة الإفريقية أقرب إلى سياسة القصر التي محورها حاكم فرد ومجموعه من المنتفعين الرامين إلى تحقيق مآربهم الخاصة. فالحكم الشخصي يعني ببساطة لعبة لا تحكمها قواعد. إنه من احتكار السلطة وحكم الفرد وليس القانون[5].

**شبكات علاقات القائد بالأتباع**: يمكن التعبير عن العلاقات التي تربط القائد بالأتباع في إطار الممارسة النيوباتريمونيالية من خلال مقولتا الإستزلام-التعزيب*(Patronage-Clientélisme) حيث ينطلق الباحث Medard من أن ظاهرة الإستزلام تمثل نمطا علائقيا موغلا في القدم اهتم به المؤرخون والأنثروبولوجيون ليؤكدوا أنه نمط يقوم أساسا على التبعية الشخصية، حتى أن هذه الأخيرة استعملت مرادفا للإستزلام. أما التعزيب، من حيث هو تابعة من توابع الإستزلام، فغالبا ما يستعمل في معناها الأضيق في إطار علم الاجتماع السياسي بمعنى توزيع مواطن الشغل العمومية في مقابل خدمات مسداة. فهي ظاهرة تستند إلى مبدأ تبادل الامتيازات بين شخصين أي طرفين هما المعزب

---

[1] فليب برو، م.س، ص188.

[2] هشام شرابي، م.س، ص24.

[3] حمدي عبد الرحمن، م.س، ص64.

[4] حمدي عبد الرحمن حسن: **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة أوراق إفريقية1، 1996، ط1) صص48-50.

* الزليم هو الرجل الشبيه بالعبد، الإستزلام هي Clientélisme علاقات التبعية الشخصية. أما التعزيب فهو العملية التي يمارسها الفرد لإرغام شخص آخر على طاعته باعتباره سادنا يسبغ النعمة على من يشاء.

[5] حمدي عبد الرحمن حسن: **الفساد السياسي في افريقيا** (القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ط1) ص28.



والزليم، يتحكمان في مصادر ومصالح غير متكافئة، يعد الأول مالكا لها والثاني طالبها في مقابل سلعة هي بمثابة مصلحة يمكن الثاني أن يوفرها للأول[1]. وهو ما عبر عنه جان فرانسوا بايار(بسياسة ملء البطون)؛ الكامرونيون مفهوم ملء البطون في تعبيرهم عن الممارسة السياسية التي تقوم على التبعية مقابل الولاء. كما يتحدث النيجيريون عن (تقاسم الكعكة القومية) وفي شرق إفريقيا يسمى التحزّب كولا ( ومعناها الأكل باللغة السواحلية). لقد أصبح هذا المفهوم جزء من الثقافة السياسة الإفريقية بل الممارسة والاجتماعية أيضا. وهو ما يتضح من خلال تعبير رئيس الحكومة الغينية في رده على ملاحظة أبداها أحد المراقبين بخصوص (شهية) وزرائه: "وماذا بعد، دع الناس يأكلون في هدوء. وسيكون لديهم الوقت بعد ذلك لتدبير الأمور". كما عرف القائمون على صياغة مشروع الدستور في نيجيريا عام 1976 النشاط السياسي بأنه "إمكانية اكتساب الثروة والمكانة والقدرة على توزيع المكاسب على شكل فرص عمل وعقود ومنح دراسية وهبات نقدية".. للأقارب والأنصار السياسيين). وكل هذا يؤكد أن ظاهرة فساد الدولة وانحطاطها جعلت من الأوضاع المرتبطة بسياسة البطن جزءا من مؤسسات الدولة سواء بشكل صريح أو عن طريق الوساطة التي أصبحت مؤسسة قائمة، وبذلك أصبحت هذه السياسة تخلق مؤسسات بشكل مباشر عن طريق إسهامها في تضخم عدد الوظائف والأبنية البيروقراطية[2].

هكذا نشأت بيروقراطية جديدة تضم أعوان السلطة الذين تم تكوينهم عبر شبكات علائقية هي بمثابة قنوات تنشأ خلال الممارسة اليومية، وتقترن بالشخصنة التي يعمد من خلالها رجل السلطة إلى اختيار أفراد حاشيته تبعا لمعيار الولاء لا الكفاءة في إطار تحكمه العلاقات الشخصية باعتبار الزعيم القائد أو الأب الذي لا تحكم ممارساته السياسية مؤسسات، بل ممارسات رهينة بقناعاته الشخصية على خلفية أنه فرد قادر على التحكم في الصراعات الجارية داخل الحقول المختلفة، وخاصة أنه يجد في وفاء العسكر خير سند له ولسلطته[3].

**الاعتماد على أجهزة القهر و القمع المادي المملوكة للدولة**: تعني التسلطية السياسية وجود حكومات تعسفية تستخدم القانون وأدوات القهر المملوكة من أجل تحقيق أهدافها الخاصة باحتكار السلطة وحرمان الجماعات الأخرى في المجتمع منها ومن التمتع بحقوقها السياسية[4]. وهو ما يجعل أكثر النواحي فعالية وتقدماً في الدولة ذات النظام الأبوي المستحدث في الأنظمة المحافظة والتقدمية على السواء تتمثل في مؤسسة أو جهاز الأمن الداخلي والمخابرات. ففي سائر الأنظمة ذات البنية الأبوية المستحدثة يهيمن جهازان متوازيان، عسكري – بيروقراطي وبوليسي سري، ويتحكم هذا الأخير بشؤون الحياة اليومية، فيقوم بضبط مجريات الأمور المدنية والسياسية. وتبعاً لذلك، فإن المواطنين العاديين ليسوا محرومين فعلياً من بعض حقوقهم الأساسية فحسب، بل إنهم أيضاً سجناء الدولة وعرضة لحكمها الطاغي وقهرها الدائم[5].

وهذا ما يجعل بعض الدول الإفريقية تتسم بالنمط البريتوري Praetorianism حيث يلعب العسكريون دورا متزايداً في الحياة السياسية ويتعاظم تأثيرهم السياسي في غياب الشرعية سواء على مستوى القيادة السياسية أو النظام السياسي ككل. وفي حالات ضعف الهياكل والمؤسسات السياسية في الدولة. يلجأ الساسة المدنيون إلى العسكريين للاستعانة بهم في تحقيق أغراضهم السياسية، وخاصة حينما تفتقر الحركة السياسية أو النشاط السياسي للوسائل الدستورية. ومن الطبيعي في هذه الحالات أن تعتمد السلطة المدنية في بقائها على دعم وتأييد من بيدهم وسائل

---

[1] حافظ عبد الرحيم: **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 59، أغسطس 2006، ط1) ص261-262.

[2] جان فرنسوا بايار (ترجمة: حليم طسون): **سياسة ملء البطون سوسيولوجية الدولة الإفريقية** (القاهرة: دار العالم الثالث، 1992) ص8.

[3] حافظ عبد الرحيم، م.س، ص272-273.

[4] حمدي عبد الرحمن، م.س، ص51.

[5] هشام شرابي، م.س، ص25.



القوة المادية التي تضفي الفعالية وليس الشرعية على النظام القائم. ومع تعاظم دور العسكريين في الحياة السياسية تصبح إمكانية الإطاحة بالنظام القائم والسيطرة على العملية السياسية ذاتها سمة أساسية من سمات النمط البريتوري[1].

**القضاء على كل أشكال المعارضة للنظام الحاكم**: من خلال السياسات التي أنتجها كثير من النظم الحاكمة، والتي كانت تعبر فقط عن مصالح إثنية وفئوية. لا تعبر عن آمال وطموحات الجماهير العريضة؛ تم تبني نظام الحزب الواحد سواء من الناحية القانونية أو الواقعية، وهو ما يعنى عدم السماح للمعارضة السياسية التي أضحت توصف حال وجودها بأنها خروج عن الإجماع الوطني بل إن كثيرا من الزعماء الأفارقة اعتبر المعارضة عملا من أعمال الخيانة ووصف المعارضون بأنهم أعداء الأمة. ولنأخذ على ذلك مثلا من حالة ملاوي في عهد الدكتور باندا حيث ورد في إحدى الوثائق الرسمية ما يلي: "لا توجد معارضة في الجنة. إن الله نفسه لا يسمح بالمعارضة، وهذا ما يتضح من طرده لإبليس. فلماذا يتعين على كاموزو(رئيس باندا) أن يقبل بوجود معارضة". وطبقا لهذه الرؤية الرسمية في ملاوي فإن المملكة السياسية هي بمثابة الجنة على الأرض ولهذا وصفت المعارضة بأنها حقيرة ولا تستأهل الاحترام. وبالتالي تم مواجهة الحركات المعارضة بقبضة حديدية بنية قمعها وسحقها تماما؛ وكان من بين الوسائل المستخدمة عمليات التصفية الجسدية والنفي إلى الخارج[2].

لقد أضحى الحزب الواحد بعد الاستقلال طيلة عقديين أو أكثر محور الحياة السياسية في إفريقيا، فقد ومعظم الدول الإفريقية نظام التعدد الحزبي واتبعت نظام الحزب الواحد الجماهيري الذي يحتكر الحياة السياسية في الدولة. وأبرز مثال على ذلك في إطار السياق الإفريقي، نظام الحزب الواحد الجماهيري الذي اعتمده أحمد سيكوتوري في غينيا حيث تولي الحزب دورا توجيهيا وقياديا في حياة الأمة. وأخضع جميع السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية.. لسيطرة "الحزب الديمقراطي الغيني". وقد اعتبر أن هذا الحزب "ليس حزبا شيوعيا ولا حزبا طبقيا فهو حزب الشعب الغيني كافة حيث يجمع في عضويته جنبا إلى جنب المزارعين والعمال والحرفيين وموظفي الخدمة المدنية والمثقفين، إنه حزب شعبي يرتكز برنامج عمله على المصلح القومية لجمهورية غينيا"[3]. **تفشي الفساد على نطاق واسع**: يعتبر الفساد في الدول الإفريقية واقعا حياتيا يتكرر بشكل يومي، وهو ما يترك آثاراً سلبية ومدمرة على الإنجاز الاقتصادي والأداء الحكومي وطبيعة السلطة الحاكمة. ومما يزيد الأمر خطورة أن الآليات الحكومية المستخدمة للقضاء على الفساد في هذه الدول غير مؤثره وليس لها أي فعالية تذكر. إذ حيث يصل الفساد في انتشاره وعموميته حدا يصبح معه حقيقة حياتية ويتحول جهاز الدولة إلى مؤسسة للنهب والاستغلال وهذا ما يسمى بنمط الدولة القرصان Pirate State حيث يصبح جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد ونهب الفائض الاقتصادي لصالح حفنة صغيرة من المنتفعين. ويمثل حكم موبوتو في زائير مثالا واضحا على فساد الدولة، كما تعد أوغندا في ظل حكم عايدي أمين مثالا أخر. ويشمل الفساد الدولة بالإضافة إلى فساد النخبة الحاكمة مختلف المؤسسات (الحكومة، البرلمان، المؤسسة الحزبية، الهيئة القضائية، والمؤسسة العسكرية). كما تؤثر طبيعة السياسة السائدة واستبداد السلطة، وعدم الثقة بين الحاكم والمحكوم، وكذلك انتفاء العدالة والمساواة في التوزيع، تساهم كلها في انتشار نمط الفساد الصغير في المجتمعات الإفريقية كبيع الأصوات في الانتخابات مقابل الحصول على مزايا معينة، و الرشوة التي تعتبر أكثر أنماط الفساد الصغير شيوعا في إفريقيا. كما يمكن أن يتخذ الفساد شكل سرقة المال العام وما يدخل في إطار الفساد الكبير الذي يدور حول مبالغ مالية ضخمة، وحيث تضحى عمليات الفساد الكبير شبكة معقدة من الترتيبات والإجراءات التي تضم عادة كبار المسئولين في الدولة وربما رئيس الدولة نفسه وهو الأمر الذي يضفي عليها

[1] حمدي عبد الرحمن: **العسكريون والحكم في إفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996) صص12-15.

[2] حمدي عبد الرحمن،**أفريقيا وتحديات**...، م.س، صص24-26.

[3] حمدي عبد الرحمن حسن، التعددية وأزمة بناء...، م.س، ص48.



طابع السرية والكتمان. ولا شك أن الثروات الضخمة التي حققها قادة من أمثال موبوتو في زائير، وآتشيمونج في غانا وجان بيدل بوكاسا في إفريقيا الوسطى تعطي مثالا واضحا على هذه الظاهرة[1].

وفي إطار تدعيم النظام الأبوي الجديد نجد أن قلة موارد الدولة تدفع الفاعلين السياسيين في مركز السلطة نحو تنويع دخولهم: السيطرة في ساحل العاج مثلاً على صندوق التعويضات المستخدم في ضبط أسعار اللبن ليست فقط أداة لمنح المركز السياسي سلطة إضافية، بل أيضا وسيلة فعالة للغاية لتمويل نفقات الدولة، وبالتالي لتغطية الاحتياجات المرتبطة بتكدس الموظفين الحكوميين. وبصفة عامة يزواد تفشي الفساد بسبب شدة تدني مرتبات الموظفين خاصة أن سياسة العاهل تعمل على إدماج أكبر عدد ممكن من الشباب الحاصل على مؤهلات في مؤسسات الدولة بطريقة تجعلهم مرتبطين بهذه المؤسسات، وفي هذه الدائرة المغلقة نجد أنه كلما ازداد عدد الموظفين، كلما تدنت مرتباتهم، بالإضافة إلى أنهم مدفوعون نحو السعي لتحقيق الموازنة عن طريق اغتصاب الثروات الاجتماعية مهما بلغت ضآلتها[2].

بعد التعريف بالمفاهيم الرئيسة السابقة يتضح أن تشعب مفهوم الأبوية (المزدوج) من الناحية الفكرية، وارتباطه بعدة قضايا كالتحديث والتطور وتكون الدول. فماذا عن العوامل التي ساهمت في بروز الأبوية الجديدة.

## 2. تطور الدولة في إفريقيا

تعددت الإقترابات النظرية المتعلقة بدراسة نموذج الدولة الإفريقية وخصوصياتها على مدى العقود الثلاثة التالية للاستقلال. حيث انطلقت مختلف العلوم الاجتماعية في رصد ظاهرة الدول (التي سميت دول العالم الثالث أو الدول المتخلفة) نحو إيجاد حلول من أجل إخراجها من براثين التخلف واللااستقرار السياسي الذي تعرفه، و لدعمها للخروج من مأزق تعثر التنمية خاصة بالنظر للنمط الأبوي الجديدة الذي أصبحت تتميز به، والذي يؤدي حسب نظرهم إلى إعاقة ركب التنمية في الدول الإفريقية. ولكن عن أي تنمية نتحدث؟ وبأي منظور فكري؟ وهل النمط الأبوي الجديد هو فعلا من يقف في وجه التنمية في هذه الدول؟ ألا تشكل الدولة الإفريقية خاصية تختلف من حيث البني الاجتماعية عن الدول النامية (الغربية)؟

### 1.2. نظريات النمو المجتمعي

اختلف علماء السياسة في تحليلهم للدولة من زاوية ما إذا كانوا يتعاملون معها كأداة ضبط ونفوذ، أم باعتبارها أداة لحل مشكلات المجتمع[3] مما أنتج كماً هائلاً من المقتربات التي تتناول بالدراسة والتحليل ظاهرة الدولة وتطورها. وسنحاول إلقاء الضوء على كبرى النظريات التي اهتمت بتحليل ظاهرة الدولة في العالم الثالث على صعيد تركيزها على عملية التنمية في هذه المجتمعات. وسنحاول التعرف على النظريات ذات التصورات العمومية (المدرسة النشوئية التطورية) والنظريات التي كانت أكثر نسبية في تصورها الفكري (نظرية فشل الدولة ونظرية التعددية الثقافية).

**النظرية النشوئية التطورية:** تنطلق هذا النظرية من فكرة أساسية وهي أن النمو عملية نشوء وتطور دائمة داخل العمران الاجتماعي-الثقافي للبشرية، وهي الفكرة التي استمدتها من نظريتين علميتين أساسيتين: التطورية الداروينية، والنظرية النشوئية.

التطورية الداروينية: ساهم المنتوج الفكري الدارويني في تطوير الدراسات الأنثروبولوجية التي اعتمدت على مبدأ التطور الحيوي للجنس البشري و افتراض إمكانية التشابه والمطابقة بينه وبين تطور المجتمعات الإنسانية. وقد افترضت معظم هذه الدراسات أن هناك خطا واحدا للتطور البشري، لا بد أن تسير فيه جميع المجتمعات البشرية،

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، م.س، صص8، 34.

[2] برتران بادي، م.س، ص22.

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين: **إشكالية بناء الدولة في إفريقيا** (الخرطوم: أوراق المؤتمر العالمي، جامعة إفريقيا العالمية السودان-الخرطوم، ملتقى الجامعات الإفريقية، الكتاب الأول، يناير 2006) ص249.



متبعة نظما وقواعد ثابتة وموحدة لا تتغير باختلاف المكان وهذا يعني أن التنوع الحضاري بين الشعوب تطوري في الكم لا في الكيف والنوع وأنه لا بد للشعوب البدائية أن تلحق يوما ما بركب الشعوب المتقدمة متبعة في ذلك الخطوات نفسها. وبناء على هذه الفرضية التطورية ظهرت دراسات أنثروبولوجية تقوم على تقسيم شعوب العالم إلى مراحل تطورية ثلاث: التوحش والبربرية والحضارة، وذلك طبقا لما بلغته من تطور تكنولوجي أو تطور في استخدام الأدوات. وقد أطلق مفهوم البدائية على المجتمعات التي لا تستطيع من خلال وسائلها القليلة أو المنعدمة في بعض أن تطور حياتها مما أدى إلى تنميطها. وطبقا لإفتراض لا يؤيده التاريخ، يرى المتورطون أن مصير كل المجتمعات واحد من حيث حظها من التطور والتقدم الحتميين إلى متقدمة ومتأخرة وصناعية؛ وقبل صناعية وعلى هذه الأرضية التطورية وجد ما يسمى اليوم بعلم اجتماع التنمية خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث اعتبر أن المجتمعات الأوروبية تجاوزت مرحلة النمو وأصبحت تمثل قمة الحضارة الإنسانية من حيث التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي أما باقي شعوب العالم فهي في طور النمو أو لم تزل متخلفة راكدة لا بد من تحديثها عن طريق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم برزت هذه الفروع للتنمية كتخصصات مستقلة[1].

**أما النظرية الانتشارية**: فتفترض أن الثقافة والحضارة تنشأ في مجتمع ما ثم تنتشر إلى المجتمعات الأخرى، فالانتشار عملية استطاعت بها البشرية أن تجمع قدرتها الإبداعية وأن تنهل من معينها المشترك. وعن طريق الانتشار يمكن لاختراع ظهر في مجتمع معين أن ينتقل إلى مجتمع آخر حتى يشمل البشرية كلها. وبهذا تلتقي النظرية التطورية مع الانتشارية عند الهدف والمنتهى، حيث تكون الثقافة الأوروبية هي قمة التطور البشري، وما على الثقافات الأخرى إلا الأخذ والتفاعل معها لتلحق بالركب الحضاري[2]. وتعد هذه النظرية نقطة تحول كبرى في التاريخ الأوروبي وتشمل عدة توجهات تتباين من حيث المنهج والحمولة الإيديولوجية، ومن أهم هذه التوجهات نظرية التحديث والنظرية الماركسية والماركسية الجديدة.

**نظرية التحديث Modernization theory**: تعتبر الحداثة في جوهرها عملية انتقالية تشتمل على التحول عن نمط معرفي إلى نمط آخر يختلف عنه جذريا، وهي انقطاع عن الطرق التقليدية - و"الأسطورية"- لفهم الواقع وإحلالها بأنماط فكرية جديدة علمية[3]. وقد اقتنع علماء الاقتصاد والسياسة خلال عقد الستينات بعملية التحديث، ونظريات انتقال الدول من مرحلة إلى أخرى من مراحل التنمية على نحو ما ذهب إليه والت روستو. فمنذ ستينات القرن الماضي اهتم اقتصاديو التنمية باستخدام مفهوم الدولة في نظرياتهم عن التنمية - متأثرين بكتابات كينز- حيث تمارس الدولة دورا جوهريا في تحفيز الطلب على السلع والخدمات. ومن ثم فإن على الدولة الإفريقية وغيرها من الدول النامية، أن تعمل على اللحاق ببقية دول العالم وبخاصة الغرب، من خلال التخطيط الشامل واستيراد رؤوس الأموال والخبرة الفنية من الخارج للإسراع بعملية التنمية . وفي المقابل فإن علماء السياسة قد تجنبوا استخدام مفهوم "الدولة"' باعتباره مفهوما شديد البساطة، ورأوا أنه من الأهمية بمكان تطوير مصطلحات جديدة منفصلة عن الخبرة التاريخية للغرب، فنما تطوير مصطلح "النظام السياسي" على يد كل من جابريل ألموند، وجيمس كولمان، على اعتبار أن أي نظام سياسي يقوم بأداء وظائف سياسية معينة بغض النظر عن مستوى التنمية في ذلك المجتمع. وبإيجاز فإن البنائية الوظيفية قد نبذت مفهوم الدولة لصالح مفهوم النظام السياسي، وهي إن اعترفت بالدولة فذلك باعتبارها ساحة لتنافس القوى الاجتماعية من أجل التخصيص السلطوي للقيم النادرة[4].

ومن جهة أخرى يرى الباحث J-P.Netti الدولة كيانا متغيرا فيقول في كتابه الدولة كمفهوم "الدولة هي مسألة درجة قبل أن تكون مسألة طبيعة" وذلك باعتبار أن النظام السياسي يتميز بانصهاره داخل إطار الدولة كمنظومة عبر

---

[1] نصر محمد عارف، م.س، ص142-143.

[2] نصر محمد عارف، م.س، ص144-145.

[3] هشام شرابي، م.س، ص26.

[4] إبراهيم أحمد نصر الدين، م.س، ص250.



درجات. وهذا الانصهار يمكن ملامسته وتقييمه من خلال مقدرات الدولة في مختلف الاتجاهات: وهو ما قد يظهر لنا على سبيل المثال في قدرة بعض الدول على الاستحواذ على القوة العمومية الشرعية التي تعتبر قوة ردع لا يستهان بها؛ كذلك قدروفي القدرة على تكييف تصرفات الأفراد أو في وضع السياسات العمومية. فإذا ما قمنا بمقارنة دولة افريقية بدول نامية نجد نفسنا أمام مقارنة أشبه بالخيال. ولكن يمكن على العكس إعطاء البرهان بأن الأمر يتعلق بحالة واقعية، وفي هذه الحالة يبقى علينا أن نثبت أن هذا الواقع الملموس يستحق نعته بالدولة[1].

والواقع أن نظرية التحديث تحاول وضع نموذج للنمو غربي المنشأ ليصير كقالب تقاس عليه درجة تطور الدول ومرتبتها في سلم التنمية، وتفرض مجموعة من النماذج الحكومية باعتبارها كونية بالبداهة؛ في حين تنفرد الدولة بأنها شكل حكم عقلاني ينكر بطريقة منهجية كل هوية خصوصية، ولا تستطيع إلا التأكيد على كونيتها كما لا يمكن لمبادئ تسيير عملها إلا أن تستهدف تقليص تعدد النظم السياسية المكونة للنظام الدولي؛ فالحداثة الغربية مبنية أساسا على فكرة الدولة العقلانية وطموحها للكونية[2].

**النظرية الماركسية والماركسية الجديدة:** يرى الماركسيون أن المجتمعات الإفريقية قد تطورت كما تطورت المجتمعات الأخرى من المجتمع البدائي إلى القبلي إلى مجتمع العصور الوسطى؛ وهي نظرية تفرق بين الدولة والأمة: فالدولة تحتوي الهيكل الاجتماعي، والأمة هي التي لم يتكون فيها بعد هيكلها الاجتماعي، وأن الدولة تصبح كائنا يحمل هذا الاسم عندما يؤدي سوء توزيع الملكية إلى تنازع بين الطبقات. وقد قامت المدرسة الماركسية في العهد الأخير بوضع المجتمعات الإفريقية النامية التي تعتبرها أمة: (أي قبل أن تصبح دولة) في باب الاستبداد الشرقي، معتبرةً هذا الاستبداد نظاما سياسيا ينتمي إلى النمط الآسيوي في الإنتاج[3].

وقد حظي مفهوم الدولة بأهمية خاصة لدى الماركسيين الجدد في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وقد كان لذلك تأثيره على كتابات التنمية في الدول النامية حيث اشتركت الماركسية الأرتوذكسية مع نظرية التحديث في اعتبار الدولة ظاهرة اجتماعية نشأت في غمار تطور الرأسمالية. إلا أن هذه النظرة تعرضت للنقد من جانب أنصار الماركسية الجديدة أمثال بولانتزاس وسمير أمين: فالأول يرفض مقولة أن الدولة هي بالضرورة نتاج الرأسمالية التجارية، في حين يضيف الثاني أن الدولة نشأت في إفريقيا السوداء في إطار مجتمعات ريعية وتجارية، بل إن هناك دول قديمة نشأت استنادا إلى حقائق لغوية وثقافية كالدولة المصرية القديمة وهو ما يعني أن الدولة كظاهرة اجتماعية ليست بالضرورة نتاجا للنمط الرأسمالي للإنتاج. وعلى أية حال فإن كن الرؤى السابقة كانت نتاجا للنظرية الماركسية التي ترى أن الظاهرة السياسية في المجتمع محكومة بالقوى المادية، فالدولة جزء من المجتمع وتعكس الانقسامات الطبقية، وهي بالتبعية أداة قهر واستغلال يتعين زوالها في مرحلة تاريخية معينة على عكس نظرية التحديث التي ترى في الدولة أداة لحل مشكلات المجتمع[4].

ورغم الاختلاف الكبير في المنهج والأسلوب بين النظرية الليبرالية (التحديث) والنظرية الماركسية فإن كلاهما يصلان إلى نفس النتيجة ألا وهي حتمية العملية التطورية التي تصل إلى النموذج الغربي باعتباره النموذج المثالي.

**نظرية فشل نظرية الدولة:** كان الافتراض الأساس الذي ساد كتابات التنمية منذ أواخر الستينات وحتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي يتمثل في أن الدولة قد فشلت في الاستجابة لتوقعات الشعوب الإفريقية منذ الاستقلال. وقد عزا أنصار هذا الاتجاه هذا الفشل إلى عدة أسباب نذكر منها: التسيب الإداري، وانتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية، والتدخل الزائد للدولة، وعجز الحاكمين عن السيطرة الفعلية على الجماعات والطبقات الأخرى في المجتمع، وشخصنة السلطة الناجمة عن عمليات الأفرقة. ومحصلة ما تقدم أن افتراضات الرشادة والتي يجب أن

---

[1] Jean François Médard, op.cit, p26-27.

[2] برتران بادي، م.س، ص60-61.

[3] أحمد طاهر: **إفريقيا فصول من الماضي والحاضر** (القاهرة: المكتبة الإفريقية2، دار المعارف، 1985) ص57-58.

[4] إبراهيم أحمد نصر الدين، م.س، ص252.



تميز الدولة الحديثة في إفريقيا ليس لها وجود. وقد انتهى هؤلاء وأولئك إلى ضرورة الاعتراف بأهمية القيم التقليدية السابقة على التحديث، ورفض القول بتداعي دور الدولة كأداة للتنمية، ورفض فهم الدولة كظاهرة عالمية حيث رأوا ضرورة النظر إليها وتحليلها في سياقها المحلي[1].

**نظرية التعددية الثقافية**: اهتم أنصار هذه النظرية بالنظر للدور الذي تلعبه الهوية الثقافية (لغة- عرق- دين- أثنية) في التفاعل الاجتماعي وفي توزيع الموارد. وما يميز هذه النظرية تصورها النسبي وعدم تعميمها أو القول بكونية الأنظمة والدروس العالمية، ذلك لأنها ترى أنه لكل حالة سياقها وظروفها التي تجعلها متفردة، وتتطلب حلولاً تتماشى مع خصوصياتها المحلية[2].

وهكذا تبين دراسة نظريات العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة ظهور الدول و بتنميتها، أن النظريات ذات التصور النسبي تبقى محدودة من حيث نطاق انتشارها في مقابل النظريات التي ترتكز على العمومية في التحليل وعلى منطق المركزية الأوروبية، وهو ما يجعل هذه الأخيرة مستحوذة على حقل دراسة الدولة الإفريقية وإيجاد الحلول الكفيلة بتطويرها وتنميتها.

لذا، تعتبر الدولة في إفريقيا ظاهرة مستعصية على الفهم فهناك كذلك غموض حول طبيعتها لدرجة أن وجودها في حد ذاته هو محط جدال يذهب لدرجة الطعن في كينونتها. إنها ظاهرة غير واضحة ومتناقضة على عدة أصعدة. وهذا الغموض يجد مصدره في العلاقة الفريدة التي تربط الدولة الإفريقية بالمجتمع، فلقد أعطيت للدولة الإفريقية مهام وأنيطت بها مسؤوليات جسام وغير واقعية، في الوقت الذي فتح جدال حول كينونة الدول وحول طبيعتها. كيف يمكن إذن لدولة لم تستكمل مقومات وجودها أن تخلق لنا مجتمعا وفي أقرب الآجال؟.. وبما أنه لا يستقيم وجود أي دولة خارج المجتمع فقد تم التفكير في الدولة المتخيلة (نتاج خيال) والتي سوف يقوم عليها هرم التنمية وهرم الدولة نفسها. من هنا وجب قطعيا إعادة التفكير في طبيعة الدولة الإفريقية قبل معالجة الآثار المترتبة على عملية التنمية.. وهو ما يجعلنا نرى في مفهوم الأبوية الجديدة التعبير الأمثل لهذه الطبيعة الغامضة والمختلطة[3].

**2.2. خصوصيات الدولة الإفريقية**

**القبلية**: يتميز المجتمع الإفريقي بكونه مجتمعا قبليا، وبالرغم عما أحدثه الاستعمار من تغيير في البنى الاجتماعية، إلا أنه لم يستطع إضعاف النزعة القبلية التي ظلت سائدة. في إفريقيا على أساس اثنولوجي أساسه رابطة الدم، ومنطق الولاء المطلق لرئيس القبيلة؛ فداخل المجتمع القبلي يمثل رئيس القبيلة مركز الولاء وباسم القبيلة يمارس في إطار الرعاية الأبوية مختلف الاختصاصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نحو يجعل سلطانه غير محدود إزاء سائر أفراد القبيلة. الذين عليهم أن يدينوا بالولاء لرئيس القبيلة.[4]

وبالنسبة للأنتروبولوجي البريطاني إفانس- بريتشار Evans-Pritchard، فإن التنظيم القبلي يقوم قبل كل شيء على القرابة وبشكل خاص على روابط خاصة من القرابة تدعى "أحادية النسب" (القرابة الأبوية بالنسبة للنوير). فمرجعية الجد الجامع إذا رافقتها طريقة معينة في الزواج فإنها تمكن في هذا النوع من المجتمعات من تحديد وحدات تنطلق من الأقرب فالأقرب ثم تتوسع شيئا فشيئا (بطن، عشيرة، فخذ، قبيلة في السياق لعربي على سبيل المثال) وهي تقوم في الوقت ذاته على التضامن والتنافس وفق مبدأ التعارض التكاملي "أنا ضد أخي، وأنا وأخي ضد أبناء عمنا، ونحن وأبناء عمنا ضد أهل الأرض أجمعين".وهذا ما جعل هذه المجتمعات القبلية تتسم بصفة "الانقسامية" والتي توصف

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين، م.س، ص254.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين، م.س، ص256.

[3] Jean François Médard, op.cit , p26.

[4] عبد العزيز رفاعي: **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال** (القاهرة: مكتبة القاهر الحديثة، 1970، ط1) ص29.



أحيانا بأنها "بلا زعيم" أو "بلا دولة". والصراع الفردي (الثأر) أو الجماعي (الحرب بين القبائل) هو الوسيلة الأساسي وربما الوحيدة التي كانت هذه المجتمعات تحل بها التناقضات التي تنشب بين أفرادها أو جماعاتها[1].

وهناك سمة أساسية من سمات الانتماء إلى القبيلة، ونعني بها "العصبية". وهي كلمة مشتقة من "عصب" بمعنى شد وربط، وتعصب بمعنى تشيع. والعصبية، تعني – في العرف القبلي- تشيع الإنسان لأقاربه ولقبيلته على السواء. وهي رباط يشد أفراد القبيلة إلى بعضهم البعض ويلقي على عاتق كل منهم سلسلة من المهام والالتزامات المتقابلة، أساسها المدافعة والمناصرة. كما أن الرباط القبلي يقوى ويشتد بصورة أكبر في حالة الانتماء إلى منطقة واحدة وقبيلة واحدة، ويصبح الاثنان شيئا واحدا. وبهذا تدخل العلاقة بين القبيلة والمنطقة أو الإقليم، لتشكل علاقة واحدة ومتداخلة، وهي (القبيلة – المنطقة، أو القبيلة – الإقليم). وعادة ما تمتلك القبيلة الأرض باسم رئيسها. ومن هنا، فإن السلطة والثروة في المجتمعات القبيلة، غالبا ما ترتبط بالدور التقليدي وبالمكانة التي يتمتع بها رئيس القبيلة، مما يضفي عليه الهيبة والنفوذ اللذين يمكناه من تأدية التزاماته تجاه بقية أفراد القبيلة. وأول ذلك، الالتزام برعاية جميع أفراد الجماعة القبيلة... لاسيما وأن النظام القبلي يتسم بتضاؤل تقسيم العمل حيث يمارس أغلبية أفراد القبيلة إما مهنة الزراعة أو الرعي أو كلتيهما معا، مع وجود بعض الحرفيين الذين يتفرغون لممارسة بعض الأعمال الضرورية المطلوبة من قبل بقية أفراد القبيلة. ويظهر دور رئيس القبيلة بشكل واضح عند وجود خطر خارجي يهدد استمرار وجود الكيان القبلي، سواء كان هذا الخطر ناجما عن عصبية زاحفة أو عن تدخل سلطة مركزية، ذلك أن مثل هذا الخطر يعزز من لحمة الانتماء القبلي[2]... وهو ما يفسر النمط الأبوي في الدولة الإفريقية حيث يتضح أن له جذور ثقافية في الموروث القبلي.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول أن الرابطة القبلية إنما تقوم على جملة من المقومات، تأتي في مقدمتها القرابة الدموية والأنساب والشعور بالانتماء "العصبية"، علاوة على اشتراط روابط أخرى مثل الاختصاص بإقليم جغرافي معين، مع وجود نوع من التنظيم الاجتماعي – السياسي، وإحساس بوجود خطر خارجي. إلا أن ما يزيد من خصوصية الدولة الإفريقية ظاهرة التعددية القبلية الإثنية.

**التعددية الثقافية والقبلية الإثنية**: تميزت المجتمعات الإفريقية عن غيرها من المجتمعات في العالم بالتعدد الثقافي القبلي على نطاق واسع، حيث قد نجد في دولة إفريقية واحدة مثل السودان أو تشاد أو نيجريا المئات من القبائل، وهي بدورها تنقسم إلى بطون وفروع مما أدى إلى تعدد في الثقافات واللهجات واللغات. والواقع أن القارة الإفريقية لم تشهد عبر تاريخها دولا مركزية الولاء الأمر الذي عزز قوة الانتماء القبلي وضعف الانتماء الوطني في الوقت الحالي[3]. إلا أنه في فترة ما قبل الاستعمار لم يكن هذا التعدد يشكل عائقا أما الدولة فقد شهدت القارة عبر التاريخ دولا مركزية الولاء أو مركزية الثقافة. وفكانت الممالك الإفريقية دولا فيدرالية حكما وثقافة؛ وكانت تتميز بمرونة فكرة الحدود الوطنية، التي لم تكن تقف عند الحواجز الجغرافية والطبيعية وإنما تقف عند القبائل التي تدين بالولاء للحاكم المركزي. وهو ما تم تغييره بعد الاستعمار الذي رسم حدوداً وهمية وضبابية أدت إلى تشويه البني الاجتماعية التقليدية[4].

**نظرية التهجين**: ساعد الرافد الثقافي لنظامي الاستعمار والامبريالية على تحديث المجتمع والثقافة الأبويين عن طريق أشكال ومؤسسات اجتماعية وثقافية شيِّدت لتحاكي التجربة الغربية، وقامت بتشغيلها نخب محلة ذات ثقافة

---

[1] عبد الودود ولد الشيخ، "القبيلة والدولة في إفريقيا" (مقال في موقع الجزيرة، عن المركز الوطني للبحث العلمي باريس)

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي: **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 230، آب/أغسطس1993) صص 204-206.

[3] محمد آدم كلبو: **إشكالية بناء الدولة في إفريقيا** (الخرطوم: التواصل والتداخل في إفريقيا، أوراق المؤتمر العلمي، جامعة إفريقيا العالمية السودان-الخرطوم، ملتقى الجامعات الإفريقية، الكتاب الثاني، يناير2006) ص235.

[4] محمد آدم كلبو، م.س، صص235-238.



وميول غربية (في إطار تطبيق نظرية التطورية بنشر النموذج الغربي). وكان للأوضاع الخاصة التي نشأت فيها هذه النخبة من جهة وطريقة ثقافتها من جهة أخرى، أثر عظيم في تطورها السياسي وتوجهها العقائدي. وتعرفت هذه النخب على أنماط التحديث عبر نظام التعليم الجديد من جهة أولى، وعبر الاتصال المباشر بأوروبا والأوروبيين من جهة ثانية (البعثات الطلابية، الصلات التجارية، السفر) ونتجت الحداثة عن اكتساب نوعين من المعرفة: إجادة لغة أجنبية، واستيعاب ثقافة أوروبية. وبالنسبة إلى المجتمع الأبوي - أو بالنسبة إلى طبقته العليا في البدء- فقد أحدث نمط التنوير هذا تحولا يختلف تماما عن أي تحول آخر نتج في السابق في مواجهة أوروبا. ففي البدء ظهر أن الجديد الجيل العلماني المثقف فرنسيا أو انجليزيا يقوم بدور ريادي وأصيل في الانسلاخ عن الثقافة التقليدية. ولكن سرعان ما اتضح أنه لا يمكن تحقيق انفلات حقيقي أو سريع عن تلك الثقافة. وهو ما جعل عملية التحديث في ظل بنيته الأبوية، وعلاقاتها الخاضعة لهيمنة الاستعمار والإمبريالية، تنتج نمط تحديث هجين: نتج منه أبوية محدثة[1]. أدت إلى ظهور طبقة اجتماعية هجينة تسمى البرجوازية الصغيرة هي الطبقة السائدة في المجتمع الذي يعرف الأبوية الجديدة؛ لكن وجودها في مواقع السلطة لم يجعلها تعتبر قوة اجتماعية فعالة بل بدا أنها عاجزة عن تحقيق الوحدة والتماسك الداخليين[2].

**نظرية التبعية**: عرفت الدول الإفريقية نمطاً من التبعية للخارج في مختلف المستويات: على المستوى السياسي من خلال استيراد النمط الحكم الغربي ومحاولة الانطلاق في خطى التنمية السياسية التي لا تراعي الخصوصيات المحلية للدولة الإفريقية؛ وعلى المستوى الاقتصادي، كانت الحصة المتواضعة، بل والتافهة في الأغلب، التي تتحملها الضرائب من أجل تمويل نفقات الدولة في تنزع نحو حرمان المجتمع من وسائل الضغط والإشراف على الدولة. وهكذا كانت الدولة في افريقيا هي الممون الرئيس للموارد عن طريق إدارتها للعلاقات مع الخارج. إن الموارد التي كان يتم الحصول عليها عن طريق أسلوب التفاوض الدولي إنما كانت تدعم في واقع الحال تبعية نخب دول الجنوب تجاه دول الشمال، كما كانت تمنح نخب الجنوب سلطة إضافية تجاه المساحات الاجتماعية التي يفترض بأنها تسيطر عليها[3]. وتبعية ثقافية حيث أن النخبة الإفريقية كانت متشبعة بالفكر الغربي والثقافة الغربية ومبهورة بها.

**الدولة المتناقضة**: تعرف الدولة الإفريقية عدة تناقضات تكرّس النمط الأبوي الجديد: فمن تناقض الدولة كواقع /وكأسطورة . وقد رأى J.Migdal أن الدولة الإفريقية تعاني من إشكالية إثبات وجودها إلا أنه اعتبر أنه حتى في الحالات التي لا تبسط الدولة خلالها سيطرتها على الأرض وعلى السكان، فهي تحتفظ بوجود رمزي وهذا الوجود الرمزي موجود في مخيلة عموم الناس وليس فقط عند النخب. وهناك تناقض آخر تعرفه الدولة الإفريقية وهو إمكانية وصفها كدولة قوية وكدولة ضعيفة في نفس الوقت: قوية لأنها دولة سلطوية ردعية تعتمد على العنف بشكل غير منصف ويفتقر للضوابط القانونية. وهذا التسلط يتماشى في واقع الحال مع عدم فعاليتها الذي يجعل منها في حقيقة الأمر دولة ضعيفة بالرغم من قدرتها على خلق البلبلة، هذا لأنها عاجزة عن تحويل غاياتها المنشودة إلى سياسات حقيقية. ومن جهة أخرى نجد إمكانية الحديث عن متناقضتين أخريين: فالدولة الإفريقية هي دولة متخلفة وفي نفس الوقت هي كذلك دولة متطورة جدا. و كونها جد متطورة يعود لامتلاكها فضاءات واسعة تستخدم عدد هائل من الأفراد في كل الاختصاصات وتتوفر على إدارات كثيرة ومتنوعة ومتفرقة على طول وعرض التراب الوطني، وقدرتها على الردع قوية جدا. وفي نفس الوقت نلاحظ مدى ضعف وانعدام قدرة الدولة على صعيد التنمية وبذلك فهي حتما دولة متخلفة عن الركب الحضاري. هي دولة قوية من منظور الكم وضعيفة من منظور الكيف. وهذه التناقضات تجد مصدرها في العلاقة الرابطة بين الدولة والمجتمع[4].

[1] هشام شرابي، م.س، ص85.

[2] هشام شرابي، م.س، ص23.

[3] برتران بادي، م.س.

[4] Jean François Médard, op.cit, pp 25-28.

هكذا يتضح مما سبق أنه لا يمكن تحميل نمط الأبوية الجديدة المسؤولية الكاملة في الوقوف في وجه التنمية في إفريقيا، وأنه يتوجب خلافا لذلك تحميل النمط الغربي الحداثي مسؤولية كبرى أيضا من خلال محاولتهفي هذا الشأن وذلك لما قام به نحو تنميط الدولة الإفريقية وتغريبها من خلال سياسات التقويم الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية والبنكية مقابل الدعم المادي؛ وهو ما يؤدي إلى تهجين المجتمع الإفريقي. صحيح أن البنى التقليدية القديمة تعاني من مجموعة من الاختلالات التي تكرس نمط مركزي للسلطة، إلا أنها أيضا تحمل في داخلها مجموعة من القيم (التكامل والتضامن، والتعاون، والاحترام، والعدل ..) وهو ما نفتقده اليوم بسبب سياسة التحديث. أضف أن إفريقيا اليوم في حاجة لحوار اجتماعي وإنتاج فكري لنمط حكم يراعي الخصوصية الإفريقية... وبدلا من التفكير في التنمية التي تعتمد على التدخل الأجنبي، يجب أن تعتمد الدول الإفريقية على عملية النمو الذاتي.



# لائحة المراجع


1. إبراهيم أحمد نصر الدين: **إشكالية بناء الدولة في إفريقيا** (الخرطوم: أوراق المؤتمر العالمي، جامعة إفريقيا العالمية السودان-الخرطوم، ملتقى الجامعات الإفريقية، الكتاب الأول، يناير 2006).
2. أحمد طاهر: **إفريقيا فصول من الماضي والحاضر** (القاهرة: المكتبة الإفريقية2، دار المعارف، 1985).
3. برتران بادي (ترجمة: لطيف فرج): **الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي** (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996، ط1).
4. جان فرنسوا بايار (ترجمة: حليم طسون): **سياسة ملء البطون سوسيولوجية الدولة الإفريقية** (القاهرة: دار العالم الثالث، 1992).
5. حافظ عبد الرحيم: **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 59، أغسطس 2006، ط1).
6. حمدي عبد الرحمن حسن: **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة أوراق إفريقية1، 1996، ط1).
7. حمدي عبد الرحمن حسن: **الفساد السياسي في افريقيا** (القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ط1).
8. حمدي عبد الرحمن: **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007م، ط1).
9. حمدي عبد الرحمن: **العسكريون والحكم في إفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996).
10. الخضر هارون، "الثقافة الأبوية وانعكاساتها مبحث في الثقافة الأبوية"، **مجلة التنوير** (الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، العدد الخامس، أبريل 2008).
11. ريتشارد هيجوت (ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد): **نظرية التنمية السياسية** (عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية،2001).
12. عبد السلام إبراهيم بغدادي: **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 230، آب/أغسطس1993).
13. عبد العزيز رفاعي: **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال** (القاهرة: مكتبة القاهر الحديثة، 1970، ط1).
14. عبد الودود ولد الشيخ، "القبيلة والدولة في إفريقيا" (مقال في موقع الجزيرة، عن المركز الوطني للبحث العلمي باريس).
15. عز الدين دياب،"التنمية السياسية في الوطن العربي:الضرورات والصعوبات"، **مجلة الفكر السياسي** (دمشق: اتحاد كتاب العرب، العدد 22-23، السنة الثامنة 2005).
16. فليب برو (ترجمة: محمد عرب صاصيلا): **علم الاجتماع السياسي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ط1).
17. لوران فلوري (ترجمة: محمد علي مقلد): **ماكس فيبر** (بيروت: سلسلة نصوص، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008، ط1).
18. محمد آدم كلبو: **إشكالية بناء الدولة في إفريقيا** (الخرطوم: التواصل والتداخل في إفريقيا، أوراق المؤتمر العلمي، جامعة إفريقيا العالمية السودان-الخرطوم، ملتقى الجامعات الإفريقية، الكتاب الثاني، يناير2006.
19. نصر محمد عارف: **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** (القاهرة: دار القارئ العربي،1993).
20. هشام شرابي (ترجمة: محمود شريح): **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ط1).
21. Jean François Médard, «L'État patrimonialisé», **Revue Politique Africaine** ( N° 39, octobre 1990).


